

TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/40(2)/SSC/L.3
28 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية**



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الأربعون

الجزء الثاني

**جنيف، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤
البند ٥ من جدول الأعمال**

اللجنة الخاصة للدورة

**استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات**

**مشروع استنتاجات متفق عليها في اللجنة
الخاصة للدورة**

مقدمة

١- قامت اللجنة الخاصة لدوره مجلس التجارة والتنمية، وقتاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ بالاستعراض السنوي الرابع للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، مستخدمة، كوثيقة معلومات أساسية، تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤. وأثبتت الوفود على أمانة الأونكتاد لجودة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات وتحليلات مفيدة جداً. ولاحظت اللجنة أنه التقرير الوحيد لمنظومة الأمم المتحدة الذي يركّز بصورة حصرية على إشكالية التنمية في أقل البلدان نموا وأنه ذو قيمة كبيرة لحكومات هذه البلدان ولشركائهما في التنمية. وأكدت اللجنة الدور المحوري

الذي يؤديه الأونكتاد فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا وأشارت في هذا الصدد الى أن قرار الجمعية العامة ١٧١/٤٨ يطلب من الأونكتاد أن يشرع في اتخاذ المزيد من التدابير الابتكارية لتوفير وتعزيز الدعم المالي والتكنولوجي اللازم لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا. وشددت على وجوب أن يقدم المجتمع الدولي كامل الدعم لأنشطة الأونكتاد في هذا الشأن. ولضمان إعطاء أقل البلدان نموا ما تستحقه من اهتمام خاص، شددت اللجنة على وجوب دفع التضایا المتعلقة بهذه المجموعة من البلدان دمجا أكمل في أعمال الأونكتاد.

- وأجرت اللجنة أيضا تبادل آراء غير رسمي ومناقشة مثمرة حول تجارب تنفيذ برنامج العمل على المستوى القطري. وقد ساهمت مشاركة وزراء وموظفين وخبراء رفيعي المستوى من أقل البلدان نموا وشركائهم في التنمية، في الجلسات غير الرسمية، مساهمة كبيرة في إقامة حوار بناء.

أداء النمو في الآونة الأخيرة

- رأت اللجنة أن من الأمور المشجعة أن ما يقرب من ربع أقل البلدان نموا قد حقق نموا جيدا إذ ارتفع الناتج الفردي خلال أوائل التسعينيات. غير أن الدخل الفردي، فيما يتعلق بهذه البلدان ككل، هبط خلال هذه الفترة وأدى إلى تدهور أحوال المعيشة، ولا سيما في الكثير من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وتشعر اللجنة بالقلق لأن آفاق التنمية في معظم أقل البلدان نموا ما زالت قائمة. وما زالت أحوال الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، والكوارث الطبيعية، والحالة الخارجية غير المواتية، تساهم في إضعاف أداء أقل البلدان نموا. وللمنازعات السياسية والحروب الأهلية في بعض هذه البلدان آثار خطيرة على آفاقها الانمائية، ومن الأهمية بمكان ايجاد تسوية مبكرة وسلمية لهذه المنازعات.

بناء القدرات البشرية

- أكدت اللجنة أن الاستثمار في التعليم الأساسي والتدريب والرعاية الصحية يشكل الركيزة التي ينبغي عليها النمو والتنمية المستدامان في أقل البلدان نموا. وأعرب عن القلق إزاء فقدان الموارد البشرية الماهرة النادرة من هذه البلدان وشددت اللجنة على ضرورة وضع حواجز فعالة للاحتفاظ بهذه الموارد. وأشارت اللجنة إلى أنه يمكن زيادة تحسين السياسات في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية دون إلحاق الضرر بقطاعات الإنفاق الهامة الأخرى. وأحد الأسباب الهامة التي تحدو أقل البلدان نموا إلى إعطاء أولوية أعلى للصحة والتعليم هو تأثيرهما على الاتجاهات الديموغرافية: هناك علاقة متبادلة ايجابية بين تعزيز مركز المرأة وتحسين مستواها التعليمي والصحي، وانخفاض معدلات الولادة وتحسين الانتاجية.

التكيف والاصلاحات

٥- لاحظت اللجنة بارتياح أن القسم الأكبر من أقل البلدان نموا قد شرع في السنوات الأخيرة في عملية تكيف هيكلية واصلاحات واسعة النطاق تشمل الخصخصة. ولا يمكن أن تضمن هذه العملية لا إعطاء نتائج فورية ولا تقاسم التكاليف والفوائد على نحو منصف، إلا أن جهود هذه البلدان توفر إطارا يعزز فيه للنمو والتحول الهيكلية أن يعزز أحدهما الآخر. وكثيرا ما يكون التمويل الخارجي حاسما في هذه العملية. وهناك أدلة على أن الاصلاحات الاقتصادية الطموحة والمستديمة، المستوفدة بالدعم الخارجي، قد حسنت الأداء الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نموا، وتدعى البلدان المانحة إلى تقديم الموارد الكافية لتنفيذ هذه البرامج. وتم التشديد على ضرورة تملك أقل البلدان نموا لبرامج التكيف والاصلاح واستمرار التزام كل من هذه البلدان وشركائها في التنمية في تنفيذ تلك البرامج تنفيذاً مستديماً. وأوصي بأن تكون مجموعات تدابير التكيف متسبة مع الأولويات الطويلة الأجل في أقل البلدان نموا وأن تأخذ في الاعتبار العواقب الاجتماعية والسياسية الممكنة. وينبغي أن تراعي هذه الاصلاحات أيضاً تنويع الأحوال والظروف في البلدان المعنية وأن تتفذ بمرونة.

المساعدة الانمائية الرسمية والدين

٦- لاحظت اللجنة ببالغ القلق أن المساعدة الانمائية الرسمية ما زالت أهم مصدر وحيد للتمويل الخارجي لأقل البلدان نموا. ورحبت بتحسين بعض الجهات المانحة لأداء المعونة وحثت بشدة الجهات المانحة كافة على بذل جهود عاجلة ومكثفة لتنفيذ أهداف والتزامات المساعدة الانمائية الرسمية التي أخذتها هذه الجهات على عاتقها في برنامج العمل. ورأيت اللجنة أنه ينبغي إعطاء أولوية أكبر للبرامج القطاعية الاجتماعية في تخصيص المساعدة الانمائية الرسمية. ودعيت البلدان المانحة إلى زيادة أرقام والتزامات المساعدة الواردة في برنامج العمل بحيث تعكس تماماً متطلبات الموارد الإضافية لأقل البلدان نموا، بما فيها البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بأقل البلدان نموا.

٧- ولاحظت اللجنة بقلق أن عبء الدين لأقل البلدان نموا، وخاصة البلدان الموجودة في أفريقيا، يشكل عائقا خطيرا أمام تنميتها. وأعربت عن الارتياح لقيام الكثير من البلدان الدائنة بإلغاء دين المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ولا تخاذ نادي باريس تدابير معززة من أجل التخفيف من دين هذه البلدان. وطلب إلى البلدان المانحة أن تواصل اتخاذ هذه التدابير. غير أن هذه التدابير لم تدرك كافية لأقل البلدان نموا المنكوبة بالديون. وأكد الكثير من البلدان أنه يلزم اتخاذ مبادرات أقوى بكثير لتحسين الشروط الراهنة للتخفيف من الدين فيما يتعلق بالدين الرسمي الثنائي. ولاحظت اللجنة بقلق كبير تزايد نصيب الالتزامات المتعددة الأطراف في المقدار الإجمالي للدين وفي خدمة الدين في أقل البلدان نموا. ودعت أقل البلدان نموا وبعض الجهات المانحة إلى تحسين نطاق وشمول مخططات وآليات تخفيف الدين القائمة ومواصلتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتزامات خدمة الدين تجاه المؤسسات المتعددة

الأطراف. وفي هذا الصدد، رحب الكثير من البلدان بمبادرات مثل تجديد الموارد من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يستهدف التخفيف من هذا الجزء من دين أقل البلدان نموا. واسترعت اللجنة النظر إلى الدين التجاري لأقل البلدان نموا ودعت إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل التخفيف من هذا الدين.

التجارة الخارجية

-٨ لاحظت اللجنة أن الانخفاض البالغ للقدرة التصديرية للقسم الأكبر من أقل البلدان نموا ما زال يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام النمو ومصدراً لاعتمادها الخاص على المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تمويل الاستثمارات اللازمة والواردات والدعم التقني من أجل التنمية. ورحبـت اللجنة بقيام عدد متزايد من أقل البلدان نموا باعتماد سياسات وتدابير لتحرير التجارة؛ غير أن هذه البلدان ما زالت تواجه صعوبات في توسيع فرصها التجارية الخارجية. وقد أدى الافتقار إلى الاستثمار والتكنولوجيا والمهارات لزيادة مستويات الانتاج والفعالية إلى جعل تدابير تنوع السلع الأساسية والأسواق أكثر صعوبة. وينبغي للأونكتاد أن يبحث بعناية ما يتربّط على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من آثار وفرص بالنسبة لأقل البلدان نموا وأن يقترح تدابير لإزالة أية اختلالات من خلال أمور منها توفير أفضليات تجارية إضافية ومساعدة مالية والتخفيف من الدين. وينبغي تنفيذ تدابير المعاملة الخاصة والمميزة لأقل البلدان نموا الواردة في الوثيقة الختامية تنفيذاً سريعاً وبصورة داعمة. وينبغي للأونكتاد ومركز التجارة الدولية، وفقاً لاختصاصهما، أن يوفراً أيضاً المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وجنـي كـامل الفوائد من نتائج الجولة. ويمكن تعزيز تقديم مثل هذه المساعدة من خلال مواصلة التعاون بين الأونكتاد والغـات/منـظمة التجارة العالمية.
